

بيان صحفي
٥ ديسمبر ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٥ ديسمبر ٢٠١٣ تخفيض كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي، بواقع ٥٠ نقطة مئوية لكل منهم ليصبح عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% و ٨,٧٥% على التوالي، وكذا تخفيض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة مئوية ليصبح عند مستوى ٨,٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٠٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٥٧% خلال شهر سبتمبر، ليرتفع المعدل السنوي للتضخم العام الى ١٠,٤٤% في أكتوبر ٢٠١٣ من ١٠,١٥% في الشهر السابق. وقد جاءت التطورات الشهرية الأخيرة في التضخم العام على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية بسبب اختناقات التوزيع على الرغم من الانخفاض التي شهدته أسعار السلع الغذائية عالمياً، بالإضافة إلى اثر موسم الأعياد. وقد أدت اختناقات التوزيع إلى ارتفاع أسعار اسطوانات البوتاجاز. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ١,١٧% في أكتوبر ٢٠١٣ مقابل معدل شهري قدره ١,٧٠% في سبتمبر، على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية كما ذكر آنفاً. وعلى الرغم من الزيادة الشهرية، فقد استمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي كما هو دون تغيير عند ١١,١٥% في أكتوبر ٢٠١٣ نتيجة تأثير فترة الأساس من العام الماضي. وعلى الرغم من أن انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم، إلا أن المعدلات السنوية للتضخم قد ترتفع عن معدلاتها الحالية في نوفمبر وديسمبر على الرغم من التباطؤ الموسمي المتوقع في المعدلات الشهرية (اثر فترة الأساس غير المواتية من العام الماضي).

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٥% خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ليسجل ٢,١% عن عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢. ويأتي التباطؤ في النشاط الاقتصادي على خلفية معدلات النمو المتواضعة في معظم القطاعات الرئيسية منها الصناعة، التشييد والبناء، والسياحة، بالإضافة الى الانكماش في قطاع البترول. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة في ظل حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فضلاً عن ضعف نمو الإقراض للقطاع الخاص. وبمنظرة مستقبلية فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

إن نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات أقل من المعدل الأقصى غير التضخمي منذ عام ٢٠١١ بالإضافة الى المخاطر النزولية التي تواجه الاقتصاد المحلى فى الوقت الحالى مازالت تحد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وبناءً عليه، قررت لجنة السياسة النقدية تخفيض معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg